



لبنان: ليس للجيش أن يتدخل في ضبط الاحتجاجات العامة، ناهيك عن اعتقال واحتجاز ومحاكمة المدنيين

10 فبراير / شباط 2021

تعبر اللجنة الدولية للحقوقيين والمركز اللبناني لحقوق الإنسان عن قلق بالغ إزاء دور الجيش في اعتقال واحتجاز وإحالة عشرات المدنيين في طرابلس إلى المحاكمة أمام المحاكم العسكرية. جاءت حملة القمع التي يشنها الجيش في سياق الاحتجاجات المستمرة في المدينة ضد الوضع الاقتصادي المزري الذي تفاقم بسبب الإغلاق على مستوى الدولة والذي فرضته الحكومة بهدف مكافحة جائحة فيروس كورونا.

علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين: "بموجب سيادة القانون، ليس للجيش أن يتدخل في ضبط المظاهرات واحتجاز المتظاهرين أو محاكمة المدنيين." وأضاف: "بدلاً من معالجة المظالم المشروعة للمتظاهرين، تستخدم الحكومة اللبنانية الجيش لإسكات الأصوات المعارضة من خلال اعتقال المتظاهرين وإرسالهم للمحاكمة أمام محاكم عسكرية".

بينما أفاد الجيش باعتقال خمسة أفراد في 27 يناير وخمسة في 29 يناير و17 آخرين في 31 يناير، بزعم تورطهم في "أعمال شغب" و "تخريب" و "عرقلة الدفاع المدني"، من بين أمور أخرى، أشارت مصادر أخرى إلى أن الجيش اعتقل 58 مدنياً على الأقل فيما يتعلق بالاحتجاجات المذكورة أعلاه في طرابلس. ظل مكان وجود العديد من المعتقلين غير معلوم لعدة أيام بعد اعتقالهم. وبحسب بعض المحامين، أحالت النيابة العامة العسكرية 14 شخصاً على الأقل إلى قاضي تحقيق عسكري.

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين والمركز اللبناني لحقوق الإنسان السلطات اللبنانية إلى ضمان عدم قيام الجيش بأي دور في ضبط الاحتجاجات المستمرة وفي مهام إنفاذ القانون الأخرى والتي تقع بشكل كامل على عاتق جهات إنفاذ القانون المدنية. يجب أن يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على وجه الخصوص على ارتكاب الجرائم العسكرية من قبل الأفراد العسكريين، وبالتالي يستبعد تماماً إمكانية محاكمة المدنيين، وكذلك القضايا التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل أفراد عسكريين.

تتبع الإحالات من قبل النيابة العسكرية نمطاً متزايداً ومثيراً للقلق يتمثل في محاكمة المتورطين في الاحتجاجات المناهضة للحكومة أمام محاكم عسكرية، والتي بدورها ليست مستقلة أو محايدة ولا تتوافق إجراءاتها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

قال فاضل فقيه، المدير التنفيذي للمركز اللبناني لحقوق الإنسان: "المحاكم العسكرية اللبنانية لها تاريخ مظلم من المحاكمات الجائرة والإجراءات المسيسة ضد المشتبه في معارضتهم للحكومة". وأضاف: "إذا أردنا استعادة الثقة بالنظام القضائي اللبناني، فيجب إصلاح اختصاص المحاكم العسكرية بالكامل".

وفي ورقة إحاطة صدرت عام 2018 بعنوان "اختصاص واستقلالية المحاكم العسكرية في لبنان على ضوء المعايير الدولية"، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين والسلطات اللبنانية إلى تعزيز استقلالية ونزاهة المحاكم العسكرية، وضمان عدالة إجراءاتها، وحصص اختصاصها في القضايا التي يتورط فيها أفراد من الجيش في جرائم عسكرية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: +961 22 979 38 17

بريد الكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org).

فاضل فقيه، المدير التنفيذي للمركز اللبناني لحقوق الإنسان، هاتف: +961 81 065 041

بريد الكتروني: [.ffakih@cldh-lebanon.org](mailto:ffakih@cldh-lebanon.org).